

Distr.: General
4 May 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهتين من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2018/337 و S/2018/350)، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (S/2018/343) بشأن جملة من ادعاءات المملكة العربية السعودية الواهية ضد جمهورية إيران الإسلامية، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

ترفض جمهورية إيران الإسلامية رفضاً قاطعاً ادعاءات المملكة العربية السعودية بشأن نقل أسلحة وقذائف في انتهاك لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). فهذه الادعاءات الواهية تهدف إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن جرائم الحرب والفظائع التي يرتكبوها على نطاق واسع ضد الشعب اليمني المضطهد. واليمن، وفقاً لما جاء على لسان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في إحاطته أمام مجلس الأمن بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ "يظلّ يشكّل أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ويحتاج ثلاثة أرباع السكان، أيّ أزيد من ٢٢ مليون شخص، على نحو عاجل إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، منهم ٤,٨ ملايين شخص يصارعون من أجل الحصول على ما يسدّ الرمق في كل يوم". وهذه الكارثة الإنسانية هي نتيجة مباشرة لأعمال التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ولغاراته الجوية العشوائية، وللحصار الجوي والبحري المضروب بشكل لا إنساني، و"لاستخدام التهديد بالمجاعة كأداة من أدوات الحرب" مثلما أكّدت ذلك هيئات شتى تابعة للأمم المتحدة وتقاريرٌ مستقلة.

وفي الآونة الأخيرة، أسفرت غارة جوية شنتها التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ ضدّ أحد حفلات الأعراس في محافظة حجة الشمالية عن مقتل وجرح أكثر من ٨٠ مدنياً، معظمهم من النساء والأطفال. كما استهدفت غارة لاحقة الأشخاص الذين هبّوا من القرى المجاورة لمساعدة المصابين في الهجوم الأول. وهذا مجرد مثال واحد لآلاف من الحالات التي تفاقمت فيها معاناة المدنيين الأبرياء بسبب الهجمات الجوية العشوائية التي تستهدفهم. لذلك، فإنّ الهجمات المتعمّدة والواسعة النطاق والمنظمة التي تشنها المملكة العربية السعودية والتحالف بقيادة المملكة ضدّ السكان المدنيين والأهداف المدنية على مدى السنوات الثلاث الماضية تشكّل جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، لا بدّ من محاسبة مقترفيها على ما ارتكبوها من فظائع.



إنّ ما تفعله المملكة العربية السعودية وما تتمتع عن فعله إزاء الوضع في اليمن يتجاوز، وينتهك في كثير من الأحيان انتهاكا صارخا، العديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والبيانات الرئاسية الصادرة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ و ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الساري. وتتحمّل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمجتمع الدولي مسؤولية حاسمة ومباشرة في وضع حدّ لهذه الانتهاكات المنتظمة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، وفي الرفع الدائم للحصار اللاإنساني المضروب على اليمن، وتوفير المساعدة الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل لفائدة جميع الناس، جنوبا وشمالا.

إنّ سياسة التدخّل وإشعال الحروب التي تنتهجها المملكة العربية السعودية في المنطقة، بما في ذلك في اليمن، تهدّد السّلام والأمن الدوليين. أمّا موقفها العدائي من جمهورية إيران الإسلامية وتهدّياتها الصريحة ضدها، فقد بلغت مستويات غير مسبوقة تستدعي من مجلس الأمن إيلاءها الاهتمام الواجب للحيلولة دون ظهور أزمة أخرى في المنطقة.

وتؤكّد جمهورية إيران الإسلامية مجدّدا على ضرورة إيجاد تسوية سلمية للأزمة في اليمن، وهي تعتقد بشكل جازم أنّ إجراء حوار شامل وجامع بين الأطراف اليمنية هو وحده الكفيل بوضع حدّ للحالة الإنسانية الكارثية. ولتمهيد الطريق أمام إجراء هذه المفاوضات، لا بُدّ من وقف الهجمات العسكرية ورفع الحصار المضروب على اليمن.

وأرجو ممتنّاً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غلام علي خوشرو

السفير

الممثل الدائم